شبكة القيادات النسائية
Women Leaders Network

الجمعية التونسية
للحراك الثقافي
ASSOCIATION TUNISIENNE
D'ACTION CULTURELLE

العنف المسلّط على النساء

بسيدي بوزيد و القيروان

عنف قاتل..

إجراءات بطيئة.

VOIX ET LEADERSHIP DES FEMMES

العنف المسلط على النساء بسيدي بوزيد والقيروان

"عنف قاتل ... إجراءات بطيئة "

صياغة: أميرة نفزاوي
مراجعة: فريق أكاديمية شباب راصد لانتهاكات حقوق الإنسان
تصميم: رزان دلهومي PIXEL
أوت 2023

مقدمة التقرير

الإطار العام

تم إعداد هذا التقرير في إطار أكاديمية شباب راصدات وراصدون لانتهاكات حقوق الإنسان: مشروع "شبكة النساء القياديات"[1] وتحت إشراف الجمعية التونسية للحراك الثقافي وبالشراكة مع المنظمات المدافعة عن حقوق النساء والفتيات بسيدي بوزيد والقيروان وبتمويل من أوكسفام في إطار مشروعها بتونس "صوت القيادة النسائية".

لماذا هذا التقرير؟

تعتبر جهتي القيروان وسيدي بوزيد من الجهات الأكثر فقرا في البلاد التونسية سيدي بوزيد (31,7 %) والقيروان (34,9 %) بالإضافة إلى طابعهما الريفي حيث تقتصر المناطق الحضرية تقريبا على مركز الولاية فقط وهو ما يؤثر بالضرورة سلبا على الحياة الخاصة والعامة للأفراد ويمس من حقوقهم الإنسانية الأساسية وخاصة المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال ومناهضة العنف المسلط على النساء فعلى سبيل الذكر وليس الحصر تبين عديد الدراسات، ولعل أهمها، الدراسة التي أنجزتها الجمعية التونسية للحراك الثقافي، أن أجر النساء في الوسط الريفي يساوي نصف أجر الرجال[2].

ووعيا منا بالصعوبات التي تعيشها الجهة وشح وندرة البحوث والدراسات التي تقوم على مقاربة النوع الاجتماعي وتبحث في المساواة بين الجنسين، ارتأينا إنجاز هذا التقرير حتى يكون وسيلة تساعد على تشخيص وقياس اللامساواة بين النساء والرجال في الجهة مساهمة منا في تطوير قدرة المجتمع المدني في الجهة على رصد انتهاكات حقوق الإنسان ورفع التقارير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الجهة وبهدف تنظيم حملات مناصرة في الغرض من ناحية وخدمة للتنمية المستدامة بالجهة من منظور النوع الاجتماعي من ناحية أخري ولإثراء وتعزيز المكتبة الوثائقية الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بجهة الوسط الغربي.

ماهية هذا التقرير وإلى من يتوجه؟

هذا التقرير هو مفتتح سلسلة من التقارير للمساهمة في رصد الانتهاكات المتعلقة بالمساواة بين النوع الاجتماعي وتحليل العوامل والظروف المتسببة في ذلك بجهتي سيدي بوزيد والقيروان. وهي محاولة لتحليل مجال مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية ولبلوغ هذا الهدف قمنا بإجراء تقصي ميداني بغاية تمكيننا من فهم أعمق لمواقف المواطنات والمواطنين بالجهة ومعتقداتهم وتمثلاتهم حول بعض المسائل المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال في محاولة لتشخيص الوضع الحالي لحقوق النساء والفتيات بالجهة والتحديات التي تواجهها والمساهمة في تذليل فجوة المساواة بينهما على مستوى وطني.

1 رابط مبادئ شبكة القيادات النسائية على الموقع الرسمي للجمعية التونسية للحراك الثقافي: https://atac.tn/2023/06/24/charter-of-womens-leadership-network-wln/

2 دراسة حول المرأة العاملة في القطاع الفلاحي بولاية سيدي بوزيد بين الحق والانتهاك، مارس 2016: https://atac.tn/2023/06/20/etude-fosa-2016/

الإشكالية التي يتناولها التقرير بالدرس

من خلال المعايير المرجعية والمنهجية المعتمدة لقياس اللامساواة بين النساء والرجال في جهتي سيدي بوزيد والقيروان التي كنا قد حددناها في "دليل اجرائي عملي لقياس اللامساوة بين النساء والرجال في القيروان وسيدي بوزيد"[3]، ارتأى الناشطات والناشطون في شبكة القيادات النسائية، وعن وعي بأهمية المعايير الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالرغم من أن التركيز قد يكون أحيانا على معيار أكثر من غيره حسب ما تتطلبه طبيعة ونوعية العمل الذي نقوم بإنجازه، سنحاول استكشاف وضعية هذه الحقوق في الجهة استنادا للمعايير الحقوقية في مجملها. ولهذا، فإن صياغة التقارير ستتناول بالتحليل ودرس المجالات الأربعة التالية:

- الحقوق السياسية والمدنية؛
- الحق في الصحة الجنسية والإنجابية ؛
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- العنف المسلط على النساء.

مراحل صياغة التقرير

1. تحديد الإطار النظري والمفاهيمي من خلال الدليل الإجرائي العملي لقياس اللامساواة بين النساء والرجال؛
2. صياغة تقنية البحث " الاستمارة شبه موجهة " ودليل حوار مجموعات التركيز"[4]؛
3. دورة تكوينية لفائدة الباحثين الميدانين (ممثلات عن الجمعيات الشريكة في شبكة القيادات النسائية)؛
4. البحث الميداني وتجميع المعطيات؛
5. البحث الوثائقي؛
6. مجموعات تركيز حول الحقوق السياسية المدنية للنساء؛
7. مجموعات تركيز حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع مجموعة من النساء العاملات في القطاع الفلاحي؛
8. تحليل المعطيات الميدانية من خلال قاعدة بيانات؛
9. صياغة التقارير والتوصيات.

المنهجية الكمية

تمّت صياغة الاستمارة شبه المسيرة بهدف التقصي الميداني والتي شملت مجموعة من الأسئلة تمركزت حول 05 محاور رئيسية:

1. مستوى العيش؛
2. أخذ القرار والتحكم في الموارد؛
3. المساواة بين النساء والرجال؛
4. العمل المأجور والغير المأجور؛
5. الفئات الأكثر هشاشة والعنف المسلط على النساء.

3 رابط الدليل: https://atac.tn/2022/11/08/guide-de-mesure-des-inegalites-femmes-hommes/

4 انظر نموذج الاستمارة شبه المسيرة ودليل حوار مجموعات التركيز في ملاحق دليل قياس اللامساواة صفحات عدد 17 و18 و19

وقد تضّمن فريق التقصي الميداني 17 ناشط وناشطة في الجمعيات الشريكة في شبكة القيادات النسائية (12 إناث و05 ذكور) موزعين وموزعات على 14 منطقة في ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.

1. توزيع العينة حسب الولاية

لابد من الإشارة إلى أن الفريق المشرف على البحث سعى لتكون تمثيلية العينة في الولايتين متساوية ويعود هذا الفارق البسيط إلى النقص في عدد الباحثين الميدانيين في جهة القيروان.

الرسم البياني 1

جدول رقم1

مكان المحادثة	العدد
القيروان	**92**
سيدى بوزيد	**107**
المجموع	199

2. توزيع العينة حسب النوع

الرسم البياني2

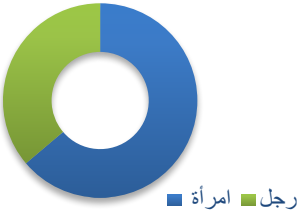

جدول رقم 2

النوع	العدد
نساء	**127**
رجال	**72**
المجموع	199

حاول فريق البحث أن تكون تمثلية العينة بنسبة 60% نساء و40% رجال وذلك لأن الهدف الأساسي من هذه التقارير هو رصد الانتهاكات المسلطة على النساء والفتيات بجهتي القيروان وسيدي بوزيد وبالتالي شكّل النساء ثلثي العينة كما هو مبين في الرسم البياني أعلاه وهي طريقة معتمدة منهجيا وعلميا بحسب " Outil d'évaluation et de suivi de l'impact genre"[5].

5 Outil d'évaluation et de suivi de l'impact genre, WECF 2018. P37 : https://www.wecf.org/wp-content/uploads/2019/01/GIM-ToolF_5.pdf

3. توزيع العينة حسب الفئات العمرية

الرسم البيانى 3

جدول رقم 3

الفئة العمرية	العدد
18-29	**48**
30-39	**57**
40-49	**49**
أكبر من 50	**45**
المجموع	199

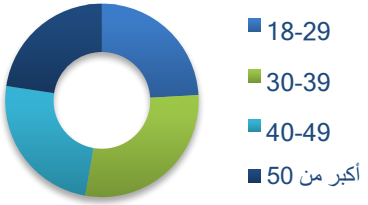

يبين الرسم البياني أعلاه أن كل الفئات العمرية ممثلة تقريبا في هذه العينة وبنسب متقاربة جدا.

4. توزيع العينة حسب نوعية المناطق

الرسم البيانى 4

جدول رقم 4

المنطقة	العدد
حضرية	**116**
ريفية	**65**
شبه حضرية	**18**
المجموع	199

شملت العينة مناطق حضرية، شبه حضرية وريفية وكانت تمثيلية المناطق الحضرية أكثر نسبيا نظرا إلى صعوبة توفر فضاء عام يمكن من محاورة المستجوبات والمستجوبين في المناطق الريفية.

5. توزيع العينة حسب المستوى التعليم

الرسم البيانى 5

جدول رقم 5

المستوى التعليمى	العدد
ابتدائى	52
أمى	13
تكوين مهنى	14
ثانوى	53
جامعى	67
المجموع	199

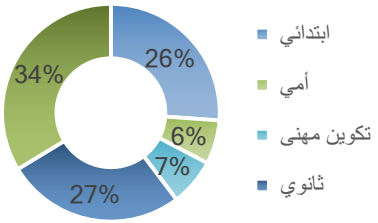

ضمنت العينة تمثيلية مختلف المستويات التعليمية مع ملاحظة أن قرابة 40 % منقطعات ومنقطعين عن الدراسة.

6. توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

الرسم البيانى 6

جدول رقم 6

الحالة الاجتماعية	العدد
أرمل(ة)	9
أعزب/عزباء	59
متزوج(ة)	123
مطلق(ة)	8
المجموع	199

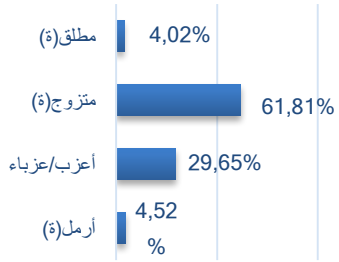

ضمنت العينة تمثيلية كل الفئات الاجتماعية مع أغلبية للمتزوجات والمتزوجين.

7. توزيع العينة حسب السمات الخصوصية

الرسم البياني 7

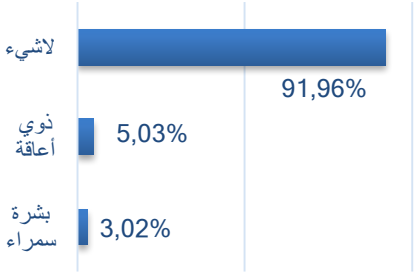

جدول رقم 7

السمات الخصوصية	العدد
بشرة سمراء	6
ذوى إعاقة	10
لاشيء	183
المجموع	199

حاولنا في اختيارنا للعينة تكريس المقاربة التقاطعية بإدراج تمثيلية الأفراد ذوى السمات الخصوصية والتي سيرد تحليل المعطيات حول وضعها الحقوقي في حوصلة سلسلة هذه التقارير.

8. مستوى العيش

الرسم البيانى 8

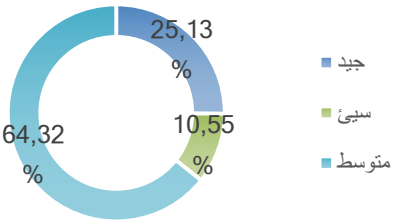

جدول رقم 08

كيف تقيم مستوى السكن الذي تقطنه؟	العدد
جيد	50
سيئ	21
متوسط	128
المجموع	199

ضمنت العينة تقريبا تمثيلية مختلف الطبقات الاجتماعية عموما مع أغلبية للطبقة الوسطى.

المنهجية النوعية

ارتكزت المنهجية النوعية بالأساس على:

1. البحث الوثائقي المكتبي بحسب محاور التقرير

شملت المعطيات الجهوية الخاصة بالولايتين والتي لاحظنا فيها نقص كبير في عدد الدراسات والبحوث حول المحاور المذكورة أعلاه وخاصة مجال المساواة بين النساء والرجال.
غياب شبه تام للمعطيات الكمية وكذلك النوعية الموزعة بحسب الجنس لدى المؤسسات الرسمية المحلية (إحصائيات حسب النوع الاجتماعي، قاعدة بيانات، الخ.) وكذلك غياب الدراسات والبحوث والتقارير الوطنية والدولية المتعلقة بمسألة النوع الاجتماعي تعنى بالجهة.

2. مجموعات التركيز

- مع 06 من المترشحات للانتخابات التشريعية 17 ديسمبر 2022 و23 ممثل وممثلة عن الجمعيات الشريكة في شبكة النساء القيادات يوم 2022/11/25 بسيدي بوزيد؛
- مع 02 من المترشحات للانتخابات التشريعية 17 ديسمبر 2022 و27 ممثل وممثلة عن الجمعيات الشريكة في شبكة النساء القيادات يوم 11/19/ 2022 بالقيروان؛
- 06 جلسات حوارية مع 07 من النساء المؤسسات للنقابة الأساسية للعاملات في القطاع الفلاحي و83 عاملة في القطاع الفلاحي بسيدي بوزيد خلال أشهر أوت وسبتمبر وأكتوبر 2022.

التقنية الأساسية المعتمدة لتجميع المعطيات كانت المحادثات شبه المسيرة مما مكنتنا من الحصول على معطيات إحصائية كمية ومعطيات ذات طابع نوعي أيضا حيث تضمنت هذه الأخيرة عديد الأسئلة المفتوحة والاختيارية مع شهادات حية لعديد المستجوبات والمستجوبين سنأتي على تحليل دلالتها في تقاريرنا.

المقاربة النظرية

ترتكز التقارير على مقاربة النوع الاجتماعي الهادفة إلى التغيير والقائمة على المقاربة التقاطعية:

وهي مقاربة تنموية تقوم على إدماج النوع الاجتماعي والفئات المهمشة منها خاصة بهدف إحداث تغيرات وتطورات في البنى الاجتماعية مع مراعاة التقاطعات التي تزيد من الهشاشة حيث تستهدف الحملة التحسيسية، التي تتناول هذه التقارير تحليل نتائجها، النساء والفتيات في المناطق الريفية بما أنهن أكثر تهميشا من بقية النساء والفتيات في مجتمعنا حسب ما تثبته عديد التقارير الوطنية التي نذكر منها " التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20"[6] الذي أنجز من طرف الجمهورية التونسية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في جوان 2013. والتقرير الذي أنجزته حكومة الجمهورية التونسية بدعم من الاتحاد الأوروبي سنة 2014 حول "ملامح النوع الاجتماعي في تونس"[7].

تحديات وعوائق البحث الميداني

- صعوبات في الحصول على المعلومة من الإدارات الجهوية والمحلية وخاصة الإحصائية منها؛
- صعوبة تفاعل المستجوبات والمستجوبين مع الأسئلة وحساسية الموضوع؛
- تم انجاز البحث الميداني في الفترة الفاصلة خلال أشهر أوت - سبتمبر- أكتوبر 2022 وهي الفترة التي تلت 25 جويلية 2022 (التصويت على مشروع الدستور والانتخابات التشريعية) وهو ما خلق صد من بعض المواطنات والمواطنون خوفا من الخوض في مواضيع ذات طابع سياسي حسب تقديرهم-ن؛
- النقص في الموارد المالية التي كانت قد تيسير عملية التقصي الميداني في أكثر جهات من الولايتين.

6 التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20، الجمهورية التونسية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في جوان 2013، ص 85

7 تقرير ملامح النوع الاجتماعي في تونس، 2014، ص 21

الإطار العام

العنف المسلط على النساء هو ظاهرة متجذرة في معظم المجتمعات حيث يعتبر مؤشر تنامي هذه الظاهرة في مجتمع ما مقياس هام للتحقّق من وضع المساواة بين النساء والرجال في ذلك المجتمع ولذا فإن قياس اللامساواة بين الجنسين يكون بالضرورة من خلال رصد هذه الظاهرة لأنه مؤشر يمكننا من قياس وضعية النساء في الجهة بين الحق والانتهاك.
سوف نسعى من خلال هذا التقرير إلى تحليل المعطيات الميدانية التي تم تجميعها حول تمثلات وتصورات المستجوبات والمستجوبين بالجهة لظاهرة العنف المسلط على النساء، كما سنحاول الوقوف على بعض المؤشرات الإحصائية حول عدد النساء والفتيات ضحايا العنف بولايتي القيروان وسيدي بوزيد والتطرق إلى أهم الصعوبات التي تواجهها النساء والفتيات ضحايا العنف للتمتع بالتعهد بهن وحاجيتهن.

لماذا هذا التقرير؟

أولا: يرد هذا التقرير كاختتام سلسلة رباعية من التقارير التي تمت صياغتها من طرف أكاديمية شباب راصد وشبكة القيادات النسائية تحت إشراف الجمعية التونسية للحراك الثقافي وبتمويل من منظمة أوكساف في إطار برنامجها بتونس "صوت وقيادة النساء"، يهدف بالأساس إلى المساهمة في رصد ظاهرة العنف المسلط على النساء والفتيات في ولايتي القيروان وسيدي بوزيد.
ثانيا: مكنتنا الدراسة المكتبية والبحث الوثائقي الذي أجريناهما حول الدراسات، التقارير والمراجع المتوفرة التي تعنى بوضعية العنف المسلط على النساء بالولايتين من الوقوف على ندرة وشح هذه النوعية من المراجع التي وإن وجدت، فهي لا تخص ولايتى القيروان وسيدي بوزيد.
ثالثا: يعتبر مؤشر تنامي هذه الظاهرة في مجتمع ما مقياس هام للتحقّق من وضع المساواة بين النساء والرجال ونظرا لأن هذه الظاهرة متنامية في كل دول العالم فارتأينا تقييم مدى انتشار الظاهرة في الجهة من ناحية وتقييم الصعوبات ونوعية الخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف من ناحية أخرى.

I. تحليل بيانات معطيات البحث الميداني المتعلقة بالعنف المسلط على النساء

1. الخصائص العامة لتمثلات متساكنات ومتساكنى الجهة لظاهرة العنف المسلط على النساء

أثناء البحث الميداني تم التوجه بسؤال للعينة المستجوبة: هل تعتبر أن النساء معرضات أكثر من الرجال للعنف؟

توزعت الإجابات كما تبينه الرسوم البيانية المصاحبة:

الرسم البياني عدد 1

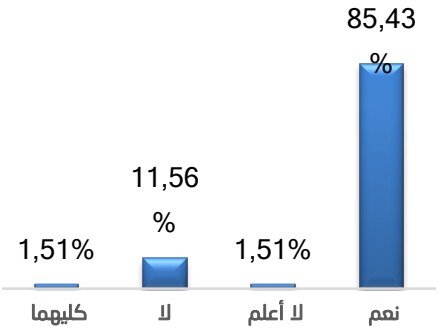

الرسم البياني عدد 2

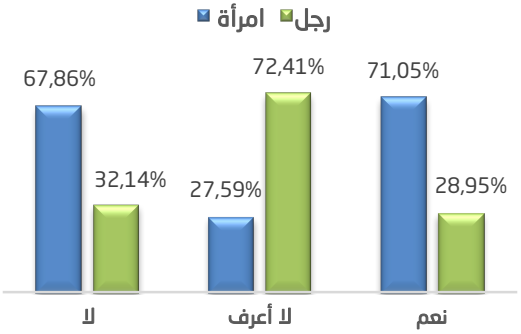

اعتبرت الأغلبية الكبرى من العينة المستجوبة (86%) أن النساء معرضات للعنف أكثر من الرجال وذلك بالإجماع بين الإناث والذكور وهو ما يبين مدى انتشار الظاهرة في الجهة وإدراك المجتمع بوجودها.
ولمزيد تبين تمثلات العنف لدى العينة المستجوبة، سنحاول تحليل المعطيات المتعلقة بالسؤال المتعلق بالتفسيرات التي يقدمها المستجوبات والمستجوبون لهذه الظاهرة:

كيف تعتبر أن النساء معرضات للعنف أكثر من الرجال؟

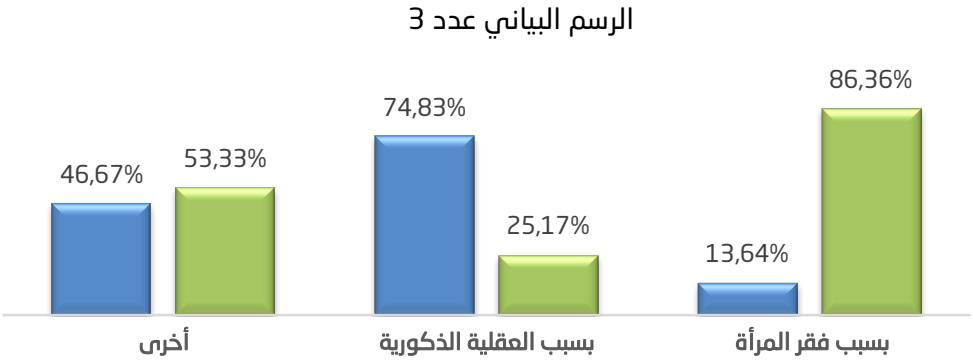

يبين هذا الرسم البياني توزيع الإجابات المتعلقة بأسباب العنف المسلط على النساء بالجهة والتي تتلخص معظمها في عاملين رئيسيين:

- عامل مجتمعي ثقافي: متعلق بالعادات والتقاليد والطابع الذكوري للمجتمع المحلى الذي يمثل موضوع درسنا؛
- عامل اقتصادي يعكس مدى هشاشة الوضع الاقتصادي للنساء بالجهة.

ولئن اعتبرت أغلبية النساء المستجوبات أن العقلية الذكورية تشكل السبب الرئيسي في تسليط العنف على النساء فقد اعتبر أغلبية الرجال المستجوبين أن الفقر هو أحد الأسباب الرئيسية التي تبرر تعنيف المرأة، مما يحيلنا إلى البحث في الفرضيات التالية.

- هل تمثل الاستقلالية الاقتصادية للنساء أحد العوامل الرئيسية التي تحد من انتشار الظاهرة؟
- هل أن تمثلات أو تصورات العنف لدى المستجوبات والمستجوبين تنحصر في العنف المادي والجسدي فقط أم ثمة تمثلات وتصورات اخرى؟

لهذا الغرض قمنا بقراءة تحليلية للشهادات والإجابات المفتوحة التي تم تجميعها ميدانيا حول السؤالين الذين قمنا بتحليل المعطيات المتعلقة بهما أعلاه:

- الأغلبية أجمعت على تجريم العنف المسلط على النساء وعدم تبريره؛

ولكن من خلال التفسير والإجابة عن السؤال **كيف ذلك؟** لاحظنا أن العديد منهم قدّم مبررات للعنف تتلخص أغلبها في: الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، ومبررات ذات طابع مجتمعي ثقافي تكشف عن عادات وتقاليد المجتمع الذكوري التي تذنب في معظمها النساء وتوجه اللوم إليهن كما ورد على لسان بعض الشهادات "يعلّو أصواتهم يستفزوا الواحد باش يضربهم"، "الراجل راجل والمرا مرا ربى خلقها هكّاكة".

- أغلبية النساء التي قابلناها في إطار مجموعات التركيز ذكرن أن القائم بالعنف عادة ما يكون الشريك (الزوج)، في حين صرحت أخريات خاصة العازبات منهن أن القائم بالعنف بالأساس من طرف الأخ والعائلة ذلك خاصة من خلال محاولة التضييق عليهن في كل ما له صلة بولوجهن للفضاء العام.

حيث ذكرت إحدى الشهادات كيف قام إخوتها الذكور من منعها من اجتياز مناظرة الباكالوريا وذلك، على حد قولها لأنهم اكتشفوا أنها التقطت صور تذكارية لها مع زميلاتها وزملائها من الذكور على هاتفها خلال اجتيازهم امتحان الباكالوريا رياضة وكيف ساند بقية أفراد الأسرة هذا القرار وتم منعها من مواصلة الدراسة منذ تلك الحادثة ولم تستطع القيام بالتقدم بشكوى لأن هذا يعتبر فضيحة في جهتهم ولا يمكنها فعله.

- من خلال هذه الشهادة التي تتشابه في مضمونها مع عديد الشهادات الأخرى التي استمعنا لها، يمكن أن نعتبر فرض السيطرة على أجساد النساء من خلال الرقابة على ولوجهن للفضاء العام بحكم العادة والتقاليد، يعد أحد أهم المبررات التي يقدمها الزوج والأخ كتبرير للعنف وهو ما يمكن اعتباره أحد أشكال العنف الأكثر تواترا في الجهة.
- ثمة معرفة لدى العينة المستجوبة بأشكال العنف التي يمكن أن تسلط على النساء ولا ينحصر تمثلهم لأنواع العنف في العنف الجسدي المادي فقط.
- على الرغم من إجماع أغلبية المستجوبات على تفشي ظاهرة العنف المسلط على النساء، إلا أننا لاحظنا أنها لا تشكل أحد المشاكل الرئيسية في الجهة، فمن خلال تحليل الإجابات المتعلقة بإحدى الأسئلة التي تضمنتها الاستمارة الرئيسية للبحث الميداني، توجهنا للعينة بأربعة خيارات ومقترحات حول أولويات تدخل الدولة في الجهة لترتيبها من 1 إلى 4 تتمثل في:
  - حملة توعية للتحسيس حول العنف المسلط على النساء؛
  - توفير رياض ومحاضن للأطفال؛
  - تحسين البنية التحتية والطرقات؛
  - أجر متساوي لدى الجميع.

قام معظمهم باختيار الخيار المتعلق بالمساواة في الأجر بين النساء والرجال كخيار أول أو ثاني في حين كانت الحملة التحسيسية التوعوية ضد العنف

المسلط على النساء كخيار أخير مقارنة ببقية الخيارات وهو ما يعكس أهمية الاستقلالية المادية والاقتصادية بالنسبة لهن.

نلاحظ أنه ثمة إدراك لانتشار ظاهرة العنف المسلط على النساء بالجهة وعلىالرغم من معرفة أنواعه ومن التعبيرعن رفضهم للظاهرة إلا أنهم يقدمون مبررات ثقافية، مجتمعية، اقتصادية لها.

ونظرا لأن تقريرنا هذا يرتكز على مقاربة النوع الاجتماعي والمقاربة التقاطعية التي تساهم في تحليل الظواهر الاجتماعية كظاهرة العنف المسلط على النساء من خلال تحليل تقاطعي للمشاكل الاجتماعية المتعددة التي تمس النساء والفتيات ضحايا العنف اللواتي ينتمين إلى الأقليات فقد قمنا، من خلال البحث الميداني، بتجميع عدة معطيات تتعلق بالأقليات الأكثر هشاشة وتحديدا سود البشرة والأشخاص ذوي الإعاقة بالجهة.

II. الخصائص العامة لتمثلات متساكنات ومتساكنى الجهة لظاهرة العنف المسلط على النساء والفتيات من الفئات الأكثر هشاشة

تبين الرسوم البيانية الواردة أسفله:

1. هل تميز جهتكم متساكنين مختلفين عن الأغلبية؟

الرسم البياني عدد 4

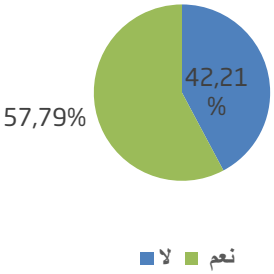

2. أي هل ثمة متساكنين من لون بشرة مختلف؟

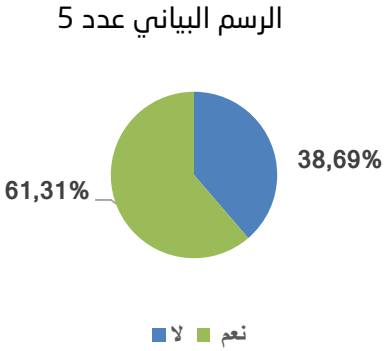

3. هل ثمة متساكنات ومتساكنون من ذوات وذوي الإعاقة؟

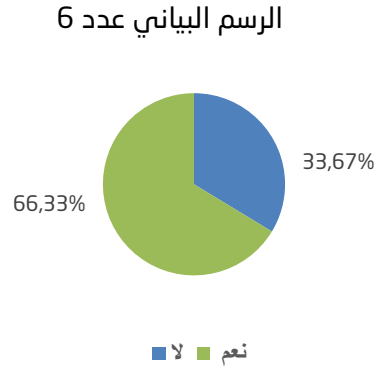

تبين الرسوم البيانية الثلاثة أن الأغلبية من العينة المستجوبة تؤكد وجود أشخاص بالجهة التي يقطنون بها من ذو الإعاقة 66,33% ومن ذو سمر البشرة 61.3 % كما تعتبر نفس النسبة تقريبا 63,16% أن هذا الاختلاف يجعلهم أكثر عرضة للعنف وخاصة ان كانوا من النساء الفتيات.

إن كانت الإجابة نعم، هل تعتبر أن وضعهم يجعلهم أكثرعرضة للعنف؟

الرسم البياني عدد 7

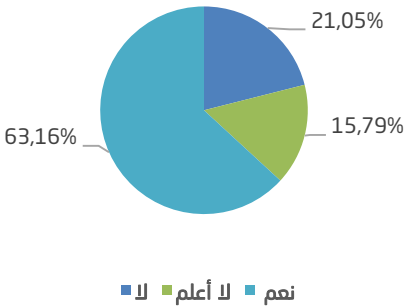

وباستماعنا لبعض شهادات النساء من ذوات البشرة السوداء تحدثت إحداهن:

"عاملة فلاحية بسيدي بوزيد" عن الوصم والتنمر الذي تتعرض له من قبل زميلاتها العاملات في الفلاحة وكذلك صاحب العمل الذي يستهزئ منها كل ما طلبت منه استراحة من لفح الشمس بتعلة أنها سوداء البشرة وذلك يجعلها قادرة على تحمل الحرارة.

في حين تحدثت أخرى عن التمييز الذي تعانيه في عملها في مصنع للحلويات في الجهة التي تقطنها على أن لون بشرتها قد ينفر الزبون ولذا فهي لا تقوم كزميلاتها بعملية البيع بل تبقى في المصنع وبالتالي تجد نفسها مجبرة كل يوم على القيام بعملية تنظيف المصنع بالداخل في حين تقوم زميلاتها بذلك يومين في الأسبوع فقط.

كما تعددت الشهادات حول الصعوبات التي تجدها النساء من ذوات الإعاقة في الولوج للإدارات والمؤسسات العمومية المحلية والتنمر والوصم المجتمعي الذين يعانون منه، حيث تحدثت إحدى الموظفات بالمندوبية الجهوية للمرأة بسيدي بوزيد والتي تقوم بمرافقة النساء ضحايا العنف عن الصعوبات التي تجدها النساء والفتيات من ذوات الإعاقة في الجهة في التعامل مع الإدارات والمحكمة والتي تختلف بحسب نوع الإعاقة بلغت في عديد الأحيان،عدم القدرة على إيواء نساء ضحايا عنف نظرا لعدم توفر مكان يراعي خصوصيتهن ما يمكن اعتباره بالعنف المؤسساتي المسلط عليهن.

تبين المعطيات التي تم تجميعها أن الأشخاص المختلفين في الجهة ومن الأقليات يعانون من الوصم والإقصاء المجتمعي خاصة، ناهيك إن تعلق الأمر بالفتيات والنساء وخاصة المعنّفات منهن فان ذلك يزيد من وطأة العنف عليهن وعلى الرغم من تصريح أغلبية المستجوبات والمستجوبين بوجود هذه الفئة وإقرارهم بالعنف المسلط عليهن إلا أننا لم نستخرج من الإجابات أي توصية تتعلق بحقوقهم وحقوقهن مما يدل عن عدم الوعي لحقوق الأقليات حتى من أصحاب الحق أنفسهم.

مكنتنا المعطيات الميدانية المجمعة والمعتمدة في تحليل هذا العنصر من الوصول للاستنتاجات التالية:

- ✓ ثمة إجماع من متساكني ومتساكنات الجهة على انتشار ظاهرة العنف المسلط على النساء في الجهة؛
- ✓ ثمة رفض للظاهرة لكن لا تزال بني المجتمع الذكوري تتحكم بالممارسات والعقلية. حيث تعكس تمثلات وتصورات العينة للعنف وأشكاله والقائم به وتكشف عوامل الهشاشة التي تزيد من وطأته بالرغم أنه ثمة تطور حاصل في معرفة العنف المسلط على النساء وفهم أشكاله وأنواعه؛
- ✓ ثمة إجماع على أهمية الاستقلالية المادية للنساء والفتيات من أجل القضاء على هذه الظاهرة ومقاومتها.

بعد تحليل المعطيات المتوفرة لدينا حول تصورات وتمثلات متساكني الجهة لظاهرة العنف المسلط على النساء فيما سبق من التقرير، سوف نسعى إلى تقديم لمحة عامة عن مدى انتشار الظاهرة في الجهة وكيفية التعامل معها من ناحية من خلال استخراج بعض المعطيات الإحصائية التي قدمها التقرير الوطني حول العنف ضد المرأة بعنوان سنة 2022[8] التي تتعلق بجهتي سيدي بوزيد والقيروان. ومن ناحية أخرى، سنقف على مدى انتشار ظاهرتين استفحلتا في تونس في السنوات الأخيرة ونددت بها كل مكونات المجتمع المدني لفظاعتهم وهما ظاهرتي: تقتيل النساء وشاحنات الموت.

III. مدى انتشار ظاهرة النساء والفتيات بولايتي القيروان وسيدي بوزيد

1. قراءة في بعض المؤشرات الإحصائية

تؤكد وزارة المرأة والأسرة في تقريرها الوطني حول العنف ضد المرأة بعنوان سنة 2022[9] من خلال تعليقها على الرسم البياني الذي يبين توزيع عدد النساء والفتيات ضحايا العنف الوافدات على المندوبيات الجهوية التابعة لها أن ولاية سيدي بوزيد تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد النساء الوافدات على المندوبية الجهوية للمرأة والأسرة

8 التقرير الوطني حول مقاومة العنف ضد المرأة بتونس بعنوان 2021، وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، أوت 2022.

9 نفس المصدر 1 ص 30.

بولاية سيدي بوزيد، ويشير التقرير إلى أن 79% من الضحايا تعرضن إلى عنف مادي في حين تحتل النساء المعرضات للعنف الاقتصادي المرتبة الثانية.

كما صرح السيد الجوادي رئيس مفتش شرطة أول بالفرقة المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة و الطفل بسيدي بوزيد، خلال الندوة الجهوية "تعزيز وحماية حقوق العاملات في القطاع الفلاحي بسيدي بوزيد" والتي نظمتها الجمعية التونسية للحراك الثقافي، يوم 14 جانفي 2023 في إطار برنامج العاملات في القطاع الفلاحي شريكات في الحوار الاجتماعي، أن الفرقة التي يمثلها تسجل معدل 11 ألف محضر سنويا[10] في حين أفادنا رئيس الفرقة المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل للحرس بالقيروان الجنوبية أن المعدل الشهري للقضايا العدلية التي تم إيداعها 45 شهريا.

تبين هذه النبذة بعض المؤشرات الإحصائية التي قدمتها بعض الجهات الرسمية في الولايتين بالنسبة لسنتي 2021-2022 مدى استفحال الظاهرة وانتشارها ولكنها ليست بمعزل عن الإحصائيات الوطنية المصرح بها حول الأرقام المفزعة لعدد النساء والفتيات اللواتي تعانين من العنف.

ولن نتوقف للبحث في مؤشرات متعلقة بأنواع العنف المسلط على النساء والقائم بالعنف حيث تفيد كل التقارير الوطنية وتصريحات المسؤولين الجهويين وكذلك تصريحات وتقارير المنظمات والجمعيات المرافقة للنساء ضحايا العنف بالولايتين أن نسبة النساء المعرضات للعنف الزوجي تحتل المرتبة الأولى بنسب تقارب 80 % في حين تمثل النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي نسبة أضعف بكثير وذلك بسبب طابع المجتمع وعاداته وتقاليده الذي يعتبر الجرائم الجنسية محرمات لا يمكن التصريح بها وهذا ما تمت ملاحظته حتى من خلال مجموعات التركيز التي قمنا بها حيث ترفض النساء الحديث عن التحرش الجنسي في العمل وكذلك في الفضاءات العامة ناهيك أن تعلق الأمر بالاغتصاب خاصة في ولاية سيدي بوزيد، ولكننا سنحاول الوقوف على ظاهرة شغلت الرأي العام الوطني ومثلت موضوع حملات المناصرة التي تقوم بها مختلف الجمعيات الحقوقية النسوية في السنوات الأخيرة وعرفت انتشارا غير مسبوق وهي ظاهرة تقتيل النساء.

2. ظاهرة تقتيل النساء في القيروان وسيدي بوزيد

تبين الدراسة الوطنية التي أنجزها الاتحاد الوطني للمرأة [11] أن القيروان من الولايات التي تتركز فيها جرائم تقتيل النساء في حين تخلو ولاية سيدي بوزيد من ذلك. وفي محاولة لفهم تواجد لظاهرة تقتيل النساء في القيروان على عكس سيدي بوزيد، يمكن أن نعزوه إلى استفحال ظاهرة العنف بصفة عامة بجهة القيروان حيث سجل التقرير

10 المقاربات التنموية، التشريعات والسياسات في علاقة بالعاملات في القطاع الفلاحي- ولاية سيدي بوزيد نموذجا، جمعيةATAC، فيفري 2023. (انظر مداخلة "واقع ورهانات الحد من العنف ضد العاملات في القطاع الفلاحي والتحديات التي تواجهها الفرق المختصة في ص 57)

11 دراسة "سكاتنا يقتلهم"، الاتحاد الوطني للمرأة، ص54، ماي، 2023.

الوطني حول العنف [12] أكبر نسب العنف بولاية القيروان في المرتبة الثانية بنسبة 11.95 % وهي ولاية تحتل المراتب المتقدمة في انتشار ظاهرة العنف وهي ظاهرة ذكورية وشبابية حيث أن 88% من حالات العنف يمارسها الذكور.

3. انتشار ظاهرة شاحنات الموت

تبين إحصائيات المنتدى الاقتصادي والاجتماعي الواردة في تقريره الوطني حول العنف لسنة 2023 [13] أن عدد الحوادث في السنتين الأخيرتين 2022 و2023 قد بلغت 12 حادث وعدد الجرحى 64 جريحة وعدد القتلى5 وتحتل ولاية سيدي بوزيد المرتبة الأولى في عدد الحوادث في حين تحتل ولاية القيروان المرتبة الثانية.

إن ظاهرة شاحنات الموت هي ظاهرة يتجلى فيها عنف مركب يسلط على النساء العاملات في القطاع الفلاحي تتداخل فيه عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية تجعل النساء دائما مقصيات ومهمشات ومعرضات لكل أشكال العنف ولا يمكن أن نتناول ظاهرة العنف المسلط على النساء والفتيات في ولايتي القيروان وسيدي بوزيد دون الوقوف على هذه الظاهرة بالتحديد خاصة وأنهما تحتلان المرتبتين الأولى والثانية من ناحية عدد ضحايا هذه الشاحنات.

من خلال هذه القراءة في أهم المؤشرات المتعلقة بظاهرة العنف المسلط على النساء والفتيات بولايتي القيروان تبين مدى استفحال وانتشارا الظاهرة ومدى فظاعة الأشكال الذي تتخذه. إنه عنف قاتل فظاهرة تقتيل النساء تنزل بوطأتها على ولاية القيروان وسيدي بوزيد سواء كان ذلك في الإطار الأسرى أو من خلال التقتيل الذي تمارسه شاحنات الموت.

12 التقرير الوطنى حول العنف، المنتدى الاقتصادي والاجتماعي، تونس .2023

13 نفس المصدر 5.

خريطة تركز جرائم قتل النساء ماي 2023 [14]

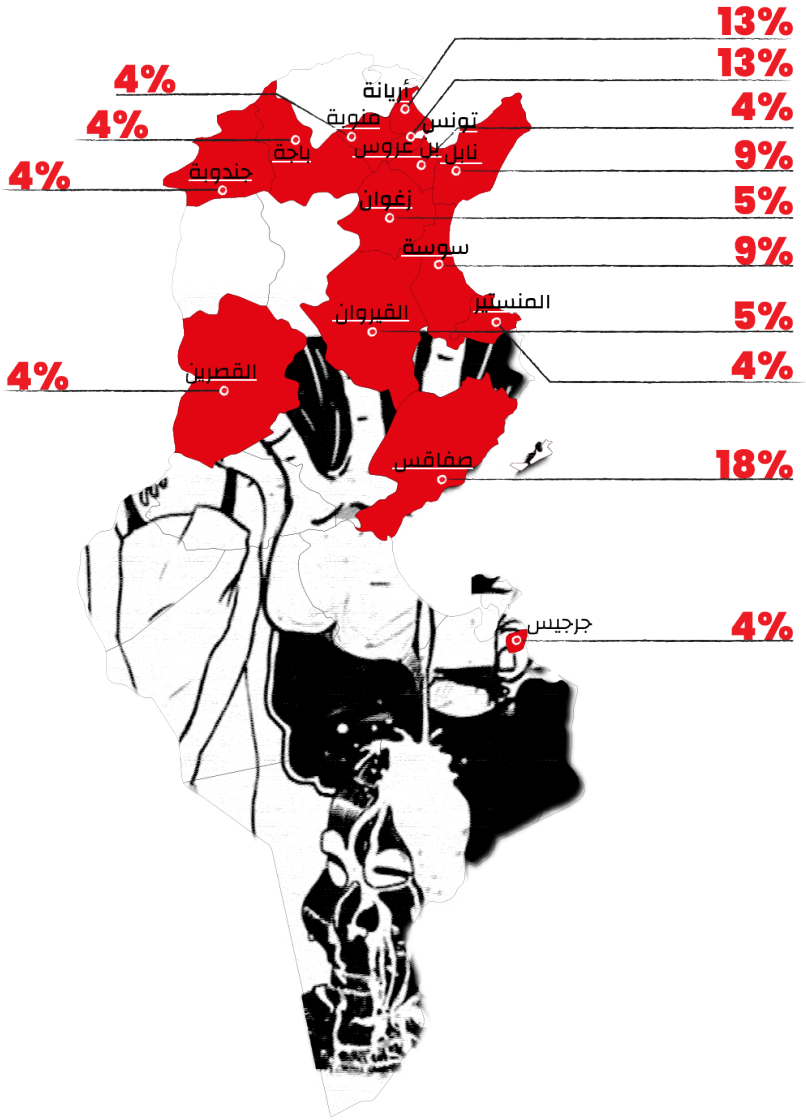

14 انجاز المجلة الرقمية الكتيبة التونسية حسب دراسة "سكاتنا يقتلهم"، الاتحاد الوطني للمرأة، ماي، 2023

إن الهدف من هذا التقرير هو تقييم ظاهرة العنف المسلط على النساء من خلال تحديد حاجيات النساء والفتيات ضحايا العنف وتقييم الخدمات التي تمكنهن من الحصول على حقوقهن ولذا سوف نأتي فيما يلي على ملخص على أهم الحاجيات التي عبرت عنها النساء المستجوبات بالجهتين خلال مجموعات التركيز والصعوبات والعراقيل التي يواجهنها للتمتع بالخدمات.

IV. حاجيات النساء والفتيات ضحايا العنف والصعوبات التي تواجهنها في التمتع بالخدمات الخاصة بهن في ولايتي القيروان وسيدي بوزيد

1. الاحتياجات المادية

كما كنا قد بيّنا في تقريرنا المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء بولايتي سيدي بوزيد والقيروان "انتهاكات مضاعفة ومؤنثة"[15]، إن الاحتياجات الإنسانية ضرورية تلح على الإنسان لتحقيقها، وعدم تلبية هذه الحاجة يولد الشعور بالحرمان والذي يؤدي إلى الشعور بالإقصاء والتهميش الاجتماعي وينتهك حقهن في العيش بكرامة.

الحاجة للسكن اللائق: من خلال مجموعات التركيز التي تم إجرائها لاحظنا أن ما يقارب النصف منهن لا يفكرن في ملكية المنزل إلا بعد الانفصال عن الشريك، وهو ما يقتضي ضرورة التفكير في دعم قدرات النساء من خلال توعيتهن بحقوقهن الإنسانية كوحدة مترابطة من أجل حمايتهن من الهشاشة والتهميش وترسيخ مفهوم السكن لديها كحق إنساني ورغم محاولات العديد منهن التوجه للمؤسسات المعنية والجمعيات لطلب المساندة لكنهن تجدن صعوبات كبيرة.

الحاجة للعمل وضمان الاستقلالية المادية: تحتل الحاجة للعمل المرتبة الثانية في هذا المستوى الأول للاحتياجات المتعلقة بالوجود والعيش فقد عبرت العديد منهن على عن قلقهن من حجب المعلومة أو عدم الحصول على معلومات كافية من أسباب إحساسهن بعدم الجدوى خاصة من قبل مكاتب التشغيل.

كما عبرت مجموعة أخرى من النساء باعثات المشاريع عن الأثر السلبي للعنف من قبل الشريك على ديمومة مشاريعهن مما يجعلهن في تبعية دائمة للشريك للعائلة من أجل استمراريته، أما النساء العاملات بدوام كامل يصل حد 10 ساعات (العاملات في القطاع الفلاحي) فإنهن يشعرن بحالة اغتراب إلى جانب المضايقات والتحرش الجنسي. وتتركز انتظاراتهن في التمتع بعمل وفق عقود قانونية والتمتع بإجازات مرضية وسنوية إضافة إلى جانب التصنيف الوظيفي من جانب المشغل والتمتع بالتأمين الاجتماعي.

وفي هذا الجانب، فقد عبرت عديد النساء المستجوبات عن الحاجة لتطوير مشاريعهن من خلال تسهيل الحصول على القروض الذي لا تزال إجراءاته وشروط الانتفاع به

15 رابط تقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء بولايتي سيدي بوزيد والقيروان "انتهاكات مضاعفة ومؤنثة"، جمعية ATAC، جويلية 2023:
https://atac.tn/droits-economiques-et-sociaux-des-femmes-et-des-filles-a-sidi-bouzid-et-kairouan/

معقدة حسب تقديرهن (برنامج رائدات مثلا) في ظل غياب المعلومة والمرافقة بالإضافة لمطالبتهن بدعم قدراتهن في مجال الحصول على قروض دون تمويل ذاتي.

الحاجة للمساعدات المالية والغذاء: من أجل ضمان أدنى شروط العيش الكريم تمتع النساء والفتيات ضحايا العنف بالخدمات الأساسية من ماء وغذاء ومسكن لائق وقد عبرت معظم المستجوبات عن هذه الحاجيات بيد أن معظمهن يفضلن الحصول على عمل لأجل تلبية هذه الحاجيات عوض التعويل على مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية خاصة في ظل تعقيد وصعوبة ورتابة الحصول على هذه المساعدات من قبل الهياكل المعنية.

الحاجة للأمن والعدالة: يؤثر العنف المسلط على النساء سلبا على إحساسهن بالأمان والاطمئنان فيزيد القلق والاكتئاب وينعدم الإحساس بالاطمئنان. فالسعي للأمان محرك رئيسي للنساء ضحايا العنف اللاتي صرحن بالرغبة في العيش بمكان امن وظروف امنة وعمل امن ومجتمع امن والتواجد مع أشخاص وعلاقات تمنحهن الشعور بالأمان والوصول للخدمات الصحية. فبحسب شهادات العديد من المستجوبات تواجه العديد منهن التشرد نتيجة العنف الأسري المسلط عليهن من العائلة أو الشريك، بينما تعاني أخريات من تدهور حالتهن الصحية الجسدية والنفسية نتيجة العنف وانعدام الأمن الأسري والوظيفي وانعدام توفر شروط السلامة الجسدية والنفسية.

الحاجة للأمن الصحي: تعتبر الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان ويمكن تعريفها بأنها حالة من اكتمال السلام البدنية والعقلية والاجتماعية والرفاهية وللصحة دور مهم من أجل ضمان حياة صحية، إضافة للشعور بالراحة والاستمتاع بالحياة. وقد أكدت النساء ضحايا العنف على عديد العوائق التي تواجهها من ندرة الأدوية، غياب أطباء الاختصاص خاصة الأطفال.

الحاجة للدعم والمساندة القانونية والنفسية: بينت العديد من المستجوبات أن شبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة بهن هي مجموعة علاقات وتفاعلات تمكنهن من كسر جدار الصمت المسلط عليهن من أجل تجاوزهن لوضع الضحية والخروج من دورة العنف المسلط عليهن. لذلك فان حاجة النساء للإحاطة والدعم النفسي والتضامن ودعم الأطفال نفسيا لأن في ذلك مساندة لها للنجاة من دورة العنف.

الحاجة للحماية والعدالة: بينت عديد المستجوبات ضحايا العنف الدور الرئيسي للاستشارة القانونية وصعوبة الولوج لخدمات العدالة وتكليف محامي. فعلى الرغم من محاولة تطبيق الفانون عدد 17/58 الذي يقضي بالمساعدة القضائية للنساء وتكليف محامي مجانا لكن ذلك يظل في أغلب الحالات حبرا على ورق نظرا لصعوبة التنفيذ ورداءة الخدمات.

الحاجة للسلامة الجسدية والنفسية والأمنية: لقد عبرت عديد النساء عن حاجتهن للحماية التي توفرها عون الشرطة أو منطقة الأمن فعلى الرغم من المجهودات المبذولة من قبل الفرق المختصة في التعهد بجرائم الأم والطفل لا تزال النساء ضحايا العنف تعاني من رداءة الخدمة وبطئ الإجراءات أحيانا بالإضافة إلى عدم احترام الخصوصية.

حاجات الإدراك والتعلم: لقد ارتبطت حاجيات النساء ضحايا العنف بحاجتهن للإدراك والتعلم وللتدريب والحق في النفاذ للمعلومة من ناحية وإلى توفير مدارس قريبة لأطفالهن حيث عبرت العديد منهن عن حاجتهن إلى توفير مدارس قريبة من مكان إقامتهن ورياض أطفال مناسبة لدخلهن إضافة لتوفير مستلزمات دراسة لأبنائهن وعدم قدرتهن على مجابهة غلاء المعيشة. وبالتالي فان توفير خدمات ملائمة مع حاجيات النساء ضحايا العنف متناسبة مع إمكانيات العائلات ذوات الدخل المحدود والحاجيات الملحة للنساء. كما أفادت أخريات برغبتهن في التمتع بدورة محو الأمية من أجل التمتع بمهارات الكتابة والقراءة لتحسين حياتهن. وكذلك عن حاجتهن لتمضية أوقات فراغ مفيدة ولكن في ظل غياب فضاءات ثقافية عمومية في الجهة تؤم النساء، يزيد ذلك من اشتداد وطأة العنف عليهن.

2. الحاجات المعنوية

الحاجات الاجتماعية: عبرت العديد من النساء المستجوبات عن حاجتهن إلى الشعور بالحب والانتماء والحاجة للاستماع والاحترام من الآخرين وقد أعربن عن تعرضهن للعزل من طرف المعنف ممّا يفقدهن مهارات التواصل مع الآخرين وهو ما جعلهن يعبرن عن رغباتهن في توفير الدولة للأطر التي تتوفر فيها آليات تعزز وتبنى القدرات التواصلية للنساء.

هذا بالإضافة إلى تشكي معظمهن من المشاكل ذات الطابع الجنسي الذي يتعرضن له حيث صرحت جميعهن بالوصاية الجسدية المفروضة على أجسادهن سواء بالإرغام على الإنجاب أو من خلال نقل الأمراض المنقولة جنسيا وهو ما ينعكس سلبا على روح المبادرة وتقدير الذات لديهن.

الحاجة لتحقيق الذات: تمثل الحاجة لتحقيق الذات حاجة الفرد للتعبير عن ذاته بالوصول إلى ما يمكن تحقيقه من إمكانات وقدرات لإشباع الذات وقد عبرت العديد من النساء اللواتي كنا قد أجرينا معهن محادثات أو مجموعات تركيز عن رغبتهن في دخول معترك الحياة السياسية والمدنية ومشاركتهن، لكنهن بيّن من خلال التقرير الأول "شريكات ولكن " [16] الصعوبات الجمة التي تعانيها النساء بالجهة في هذا المجال وقد عبرن عن حاجتهن لتضافر جهود الدولة والمجتمع المدني معا من اجل دعمهن في المشاركة في الحياة العامة والسياسية.

الحاجة لأوقات الفراغ: من خلال السؤال المتعلق بتوزيع الوقت لدي النساء لاحظنا أن معدل أوقات الفراغ والوقت الذي تمضينه النساء في أشياء ليست جد هامة وقد بينا في التقرير أن هذه الحاجة ناجمة عن التقسيم الغير المتكافئ للأدوار.

16 رابط تقرير رصد اللامساواة بين النساء والرجال في مجال المشاركة في الحياة السياسية والمدنية بسيدي بوزيدد والقيروان "شريكات ولكن"، جمعية ATAC، ماي 2023: https://atac.tn/inegalites-entre-les-femmes-et-les-hommes-partenaires-mais/

3. تقييم لخدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف بالجهة

الموقع الجغرافي للخدمات المسداة للنساء ضحايا العنف: كنا قد بينا في تقاريرنا الثلاث السابقة مدى تأثير سوء البنية التحتية وعدم وفرة وسائل النقل على المعيشي اليومي للنساء في ولايتي القيروان وسيدي بوزيد وخاصة منهن النساء القاطنات بالوسط الريفي والمتمعن في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الأساسية المعنية بالتعهد بالنساء ضحايا العنف، التي حددها القانون الأساسي عدد 58 المؤرخ في 11 أوت 2017، تجد أن معظمهم متمركز بالقيروان وسيدي بوزيد المركز ممّا يجعل الوصول إليهم من الصعوبات الرئيسية التي تعانيها الضحايا بالإضافة إلى مصاريف التنقل وقد كنا أشرنا إلى الهشاشة الاقتصادية التي تعانيها النساء.

الخدمات المتعلقة بالحماية القانونية والقضائية: عبرت عديد الشهادات عن الصعوبات الكبيرة التي تواجهها النساء في التوجه إلى الفرق المختصة لمكافحة جرائم العنف ضد المرأة والذي يتسم في أغلب الأحيان في بطئ الإجراءات وعدم مراعاة لخصوصية أوضاعهن وصعوبة في التواصل والتفاعل مع الأعوان.

أما فيما يتعلق بالمحاكم فإن الأمر معقد نظرا لتعقيد وطول الإجراءات وتتطلب مصاريف للطباعة واستخراج الوثائق الإدارية ناهيك عن صعوبات التنقل وسوء الاستقبال وعدم الإنصات والتوجيه.

الخدمات المتعلقة بالإرشاد القانوني: باستثناء بعض مكونات المجتمع المدني التي تقدم هذه الخدمة بصفة تطوعية فإن مؤسسات الدولة لا توفر هذه الخدمة في مؤسساتها رغم ما يكرسه القانون الأساسي عدد 58 المؤرخ في 11 أوت 2017.

الخدمات المتعلقة بالمساعدة القانونية: ينص القانون على مجانية المساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف من خلال اعتماد المساعدة القضائية حيث تقوم هيئة المحامين بتكليف محامي مجانا للنساء ضحايا العنف وكذلك العدل المنفذ لكن الحصول على هذه الخدمة يتطلب وقتا طويل في حين تتطلب وضعية النساء والفتيات ضحايا العنف السرعة في الإجراءات خاصة القانونية منها بالإضافة إلى تشكي العديد منهن من المحاميات والمحامين الذي يرفضون التواصل معهن واطلاعهن على سير ومستجدات قضاياهن بالإضافة إلى بطئ وتعقيد الإجراءات.

الخدمات الصحية: عدم المعرفة بمجانية الشهادة الطبية الأولية والتي لا تشمل سوى العنف الزوجي وسوء المعاملة وعدم تواجد متكونات ومتكونين في التعامل مع النساء ضحايا العنف. ناهيك عن رداءة الخدمات وسوء معاملة الإطار الطبي والشبه طبي بمراكز الصحة أو المستشفيات العمومية خاصة.

كما تبيّن من خلال بحثنا الميداني أن جل النساء يفضلن القطاع الخاص على القطاع العام رغم ضعف مواردهن وعدم قدرتهن على جميع المصاريف ويعود هذا النفور حسب تقديرهن إلى رداءة الخدمات وسوئها وندرتها من ندرة في الأدوية، نقص في

الإطار الطبي والشبه طبي، إضافة إلى سوء التواصل معهن من قبل الإطار شبه طبي وتذنيبهن على الدوام.

عدم امتلاك بطاقة علاج شخصية للنساء يعطل من إمكانية حصول النساء على خدمات صحية مجانية والوصول إلى مرافق الرعاية الصحية حيث عبرت العديد منعن عن هذه الحاجة.

الإيواء: نقص في عدد مراكز إيواء النساء ضحايا العنف (مركز وحيد في كل ولاية مع طاقة استيعاب لا تتجاوز 08 أسرة)

كشفت المحادثات التي أجريناها مع بعض العاملات بمراكز إيواء النساء المعنّفات بالجهة وشهادات البعض من النساء اللواتي أقمنا فيها مدى قصور تجربة مراكز الإيواء، حيث صرحت إحداهن بأن إقامتها في المركز خلقت وشدّدت من وطأة الإحساس بالعزلة لديها ومن الضغط النفسي لأنها لم تقدر على التواصل مع المقيمات هناك والعاملات أيضا، كما أنها تعتبر بأنه يتم إثقال كاهلها بمهام التنظيف،على حد قولها ممّا اضطرها إلى عدم مواصلة الإقامة والعودة إلى زوجها رغم معانتها معه.

هذا بالإضافة إلى أن أخريات عبرن على أن هذه المراكز باتت معروفة لدى متساكنات ومتاسكنى الجهة وأصبحت بمثابة الوصم الاجتماعي فكل النساء الوافدات على هذه المراكز بتن موصوفات بأنهن "المطلّقات" على حد تعبيرهن وحدّ من حريتهن في التنقل كما يقوض أهم المبادئ الكونية في التعهد بالمعنّفات ألا وهو مبدأ "السرية."

وبالإضافة إلى الإشكاليات المتعلقة بطاقة استيعاب مراكز الإيواء مقابل العدد الكبير للنساء المعنّفات، هناك إشكاليات لوجستية ومادية متعلقة باستمراريتها وديمومتها وعدم مراعاتها لخصوصيات النساء والفتيات الأكثر هشاشة.

من خلال هذه الأسباب التي أتينا على ذكرها والتي خلص إليها بحثنا الميداني، فإن الجمعية التونسية للحراك الثقافي تدعو الدولة التونسية إلى مراجعة السياسة المنتهجة لإيواء النساء ضحايا العنف والتخلي عن إحداث هذه المراكز مقابل اعتماد سياسة اندماجية تعزز شعور النساء بالاندماج داخل المجتمع ولا تعزز شعورهن بالعزلة.

الخدمات المتعلقة بالمساعدة الاجتماعية: لا يوجد برنامج مساعدات اجتماعية خاص بالنساء أو الفتيات ضحايا العنف إلا إذا كن مطلقات أو أرامل.

لا بد من توضيح أن جل الخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف رغم ما ينص عليه القانون الأساسي عدد 58 المؤرخ في 11 أوت 2017 منقوصة ورديئة ولا تزال النساء والفتيات ضحايا العنف بولايتي سيدي بوزيد والقيروان يعانين من عديد العوائق في التمتع بهذه الخدمات وهو ما يجعلنا نختم هذا التقرير بجملة من التوصيات نأمل أن تجد صداها لدى أصحاب القرار.

٧. التوصيات

1. توصيات عامة

- وضع ميزانيات خاصة بتطبيق القانون عدد 58 المؤرخ في 11 أوت 2017 على ذمة الوزارات المعنية وما يترتب عن ذلك من توفير موارد بشرية وبرامج تكوينية لكل المتدخلين وتهيئة فضاءات وظيفية؛
- وضع آليات عمل وتنسيق مشتركة بين مختلف المتدخلين وفي كل قطاع للتعهد بالنساء ضحايا العنف والمتابعة؛
- إحداث حصص استمرار لمختلف المتدخلين: الأخصائيين النفسيين، الفرق المختصة، مندوبية حماية المرأة والطفولة؛
- اعتماد سياسة اندماجية لإيواء النساء ضحايا العنف والتخلي عن المراكز وتعويضها بإحداث صندوق وطني مخصص للإيواء يقوم برصد اعتمادات مالية شهرية لكل بلدية بهدف توفير معلوم كراء للنساء والفتيات المعنّفات والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النساء والفتيات الأكثر هشاشة (مقترح كمثال: في حال عدم تواجد مساكن عمومية، تمضي السلط المحلية لاتفاقيات شراكة مع بعض ملاكي منازل للكراء بالجهة ليكون السعر رمزيا مقابل التمتع بالإعفاء الضريبي)؛
- توحيد آليات التوثيق و تقارير جميع المتدخلين؛
- التحيين الشهري للمعطيات والإحصائيات على مستوى الولاية؛
- التكثيف من الحملات التحسيسية والتوعوية حول العنف المسلط على النساء؛

2. توصيات متعلقة بخدمات الأمن

- إحداث خلايا مختصة في العنف ضد المرأة بالمراكز الأمنية خاصة البعيدة جغرافيا؛
- تدعيم الفرق المختصة في جرائم مكافحة العنف بالدعم اللوجستي والموارد البشرية والتكوين؛
- إحداث فضاءات خاصة بالمحامين بهدف تأمين الاستشارة القانونية للضحية في مختلف الوحدات المختصة شرطة أو حرس؛
- إيجاد آليات لوجستية تسمح بتنقل المرأة المعنّفة حين وجود حالة تلبس.

3. توصيات متعلقة بخدمات العدالة

- تشريك حكام النواحي في صلب القانون عدد 58 المؤرخ في 11 أوت 2017 مما يذلل على النساء الصعوبات المتعلقة ببعد المحاكم؛

- وضع نصوص وإجراءات قانونية تسهل ولوج النساء ضحايا العنف للعدالة وتخول لهن التشكي بأي محكمة مما يسهل عليها التواجد بمرجع نظرها الترابي؛
- تكوين ومتابعة كل الموظفات والموظفين بالمحاكم في كيفية حماية النساء ضحايا العنف وإحداث فضاءات خاصة بهن داخل المحاكم؛
- إحداث كتابة متخصصة ومتكونة في القانون عدد 58 المؤرخ في 11 أوت2017؛
- تعزيز المحاكم بمساعدي وكيل جمهورية متخصصين في القانون 17/58؛
- تمكين الضحايا من الإعانة العدلية دون التقيد بالشروط.

4. توصيات متعلقة بخدمات الصحة

- إلزام الهياكل الصحية بمد النساء ضحايا العنف في الشهادة الطبية الأولية بشكل فوري بمجرد الفحص الطبي؛
- تحسين الخدمات الطبية بالمنطقة من خلال تعزيز بعض الاختصاصات ومعدات تقصي الجرائم الجنسية؛
- وضع آليات التنسيق بين الأقسام المتعهدة بالمرأة ضحية العنف؛
- إلزام أقسام لاستعجالي بمد الشهادة الطبية الأولية في الحين؛
- الترفيع في عدد الأخصائيين النفسانيين الاجتماعيين نظرا للعدد الضئيل في الولايتين؛
- حث الأطباء المتعهدين على إحالة الضحايا للأخصائيين النفسيين صلب قسم الاستعجالي.

5. توصيات متعلقة بالخدمات الاجتماعية

- تعزيز قدرات العاملين والاخصائيين الاجتماعيين في مجال تقصي العنف المسلط على النساء والفتيات؛
- وضع برامج مساعدة اجتماعية لفائدة النساء؛
- وضع برامج تمكين اقتصادي ومشاريع صغرى للنساء والفتيات ضحايا العنف.

الحوصلة

يعتبر مؤشر تنامي هذه الظاهرة في مجتمع ما مقياس هام للتحقق من وضع المساواة بين النساء والرجال ونظرا لأن هذه الظاهرة متنامية في كل دول العالم، ارتأينا تقييم مدى انتشار الظاهرة في ولايتي سيدي بوزيد والقيروان من ناحية وتقييم الصعوبات ونوعية الخدمات الوجهة للنساء ضحايا العنف من ناحية أخري.
ومن خلال تحليلنا لأهم المعطيات الميدانية التي تم استخراجها من البحث الميداني، حول تمثلات وتصورات العنف لدى متساكنات ومتساكنى الجهة وخلصنا إلى انه ثمة إدراك لانتشار الظاهرة ووجودها وعلى الرغم من التعبير عن رفضهم لها إلا أنهم يقدمون مبررات ثقافية، مجتمعية، اقتصادية لها كما أننا لاحظنا انه ثمة معرفة بأنواع العنف المسلط على النساء والفتيات.
ونظرا لأن تقريرنا هذا يرتكز على مقاربة النوع الاجتماعي والمقاربة التقاطعية التي تساهم في تحليل الظواهر الاجتماعية كظاهرة العنف المسلط على النساء من خلال تحليل تقاطعي للمشاكل الاجتماعية المتعددة التي تمس النساء والفتيات ضحايا العنف اللواتي ينتمين إلى الأقليات فلقد قمنا من خلال البحث الميداني بتجميع عدة معطيات تتعلق بالأقليات الأكثر هشاشة وتحديدا سود البشرة والأشخاص ذوي الإعاقة بالجهة. وعلى الرغم من تصريح أغلبية المستجوبات والمستجوبين بوجود هذه الفئة وإقرارهم بالعنف المسلط عليهن إلا أننا لم نستخرج من الإجابات أي توصية تتعلق بحقوقهم وحقوقهن ممّا يدل عن عدم الوعي لحقوق الأقليات حتى من أصحاب الحق أنفسهم.
كما قمنا بقراءة في بعض المؤشرات الإحصائية التي قدمتها بعض الجهات الرسمية في الولايتين بالنسبة لسنتي 2021-2022 ومدى استفحال الظاهرة وانتشارها التي ليست بمعزل عن الإحصائيات الوطنية المصرح بها حول الأرقام المفزعة لعدد النساء والفتيات اللواتي تعانين من العنف وبدل من أن نقوم بالتركيز في تحليل المعطيات الإحصائيات حول أنواع العنف، ارتأينا أن نقف على مدى انتشار ظاهرتين استفحلتا في تونس في السنوات الأخيرة ونددت بها كل مكونات المجتمع المدني لفظاعتهم وهما ظاهرتي: **تقتيل النساء** والتي تحتل ولاية القيروان المراتب أولى بها وظاهرة **شاحنات الموت** التي تحتل ولايتي سيدي بوزيد والقيروان المرتبة الأولى و الثانية تباعا.
ختاما، تعرضنا إلى أهم الصعوبات وحاجيات النساء والفتيات ضحايا العنف والتي تتلخص في حاجيات مادية تتعلق بالحاجيات الاقتصادية والاجتماعية ومعنوية تتعلق بتحقيق الذات والثقافية ومن خلال رصدنا لصعوبات النساء والفتيات ضحايا العنف للولوج لخدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف بالجهة بما ينص عليه القانون عدد 58 المؤرخ في 11 أوت 2017 والتي اكتشفنا مدى محدوديتها ورداءتها في جميع القطاعات مما دفعنا لرفع جملة من التوصيات حسب قطاعات التدخل والصعوبات التي ذكرتها النساء الفتيات ضحايا العنف وتلبية لاحتياجاتهن.

المراجع والمصادر

- التقرير الوطني حول مقاومة العنف ضد المرأة بتونس بعنوان 2021، وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، أوت 2022.
- المقاربات التنموية، التشريعات والسياسات في علاقة بالعاملات في القطاع الفلاحي- ولاية سيدي بوزيد نموذجا، جمعية ATAC، فيفري 2023.
- دراسة "سكاتنا يقتلهم"، الاتحاد الوطني للمرأة، ص54، ماي، 2023.
- التقرير الوطنى حول العنف، المنتدى الاقتصادي والاجتماعي، تونس، 2023.
- انجاز المجلة الرقمية الكتيبة التونسية حسب دراسة "سكاتنا يقتلهم"، الاتحاد الوطني للمرأة، ماي، 2023.
- تقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء بولايتي سيدي بوزيد والقيروان "انتهاكات مضاعفة ومؤنثة"، جمعية ATAC، جويلية 2023: https://atac.tn/droits-economiques-et-sociaux-des-femmes-/et-des-filles-a-sidi-bouzid-et-kairouan
- تقرير رصد اللامساواة بين النساء والرجال في مجال المشاركة في الحياة السياسية والمدنية بسيدي بوزيد والقيروان "شريكات ولكن"، جمعية ATAC، ماي 2023: https://atac.tn/inegalites-entre-les-/femmes-et-les-hommes-partenaires-mais